«الكويتية للاستثمار» تستعرض التوقعات الاقتصادية والاستثمارية لسنة 2016

برندر: معدلات نمو الاقتصاد الصيني تشهد تباطؤاً واضحاً في ظل محدودية التوسع الائتماني

كاتب محيي قطب

تحت عنوان «التوقعات الاقتصادية والاستثمارية للعام 2016» نظمت الشركة الكويتية للاستثمار ندوة بالتعاون مع شركة كاندرايم «Candriam Investors Groups» استضافت من خلالها كلا من الرئيس التنفيذي في «كاندرايم» انطون برندر، وكبير الاقتصاديين فلورنس بيساني.

بداية، أكد مدير صناديق الأسهم العالمية في الشركة الكويتية للاستثمار خالد الدهيم حرص الشركة على تنظيم هذا الحدث بشكل سنوي بالتعاون مع شركة Candriam Investors Group»، وهو من بنوك أوروبا الرائدة، للكشف عن التوقعات الاقتصادية والاستثمارية للعام المقبل التي من شأنها أن تساهم في تحديد بوصلة المستثمرين في قراراتهم الاستثمارية للسنة القادمة في ظل تطورات التي شهدتها أسواق العالم والمنطقة خلال العام الجاري.

من جهته، استعرض رئيس اقتصاديي «Candriam Investors Group» انطون برندر ابرز التوقعات الاقتصادية والاستثمارية للعام المقبل 2016، متسائلا في بداية محاضرته هل بدأنا المقترضون بالنقاد.

وفي الشق المخصص لتوقعات نمو إجمالي الناتج المحلي في الأسواق العالمية، توقع برندر أن تواصل في العام المقبل تراجعاتها التي شاهدناها في العام الجاري 2015، فيما توقع أن تعود وتيرة النمو في الأسواق الناشئة في العام المقبل بعد التراجعات التي شهدتها في العام الجاري، مدعومة بالنمو في الصين والهند والمكسيك وتركيا. وقال برندر: «بعد الأزمة المالية العالمية اعتمدت العديد من الدول على الائتمان المحلي في دعمها للطلب المحلي، مما دفع نحو نمو الائتمان بشكل أكبر من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، والحال ينطبق على الأسواق الناشئة مثل البرازيل وتركيا وروسيا والصين باستثناء الهند. مما أدى بدوره إلى ارتفاع الدين العام بنسبة أعلى من معدلات إجمالي الناتج المحلي، وبشكل خاص في الصين».

أما فيما يخص العملات فقال: «خلال العام الجاري 2015 شهدت اغلب عملات الأسواق الناشئة انخفاض امام الدولار الأميركي، فيما شكلت في بعض الأسواق الناشئة، هذه التراجعات، مخاطر مالية عالية. وفي الوقت الذي شهدت فيه معدلات الدين ارتفاعات في الأسواق الناشئة، تراجعت مستويات الدين الخاصة بالقطاع الخاص في الأسواق الناشئة بالمقارنة مع إجمالي الناتج المحلي، فيما استقر الدين العام في السوق الأميركي والكندي والاسترالي ومنطقة اليورو واليابان وبريطانيا».

وأشار إلى أن تخمة المدخرات لم تنتهي بعد في الوقت الذي سيواجه فيه العالم قريبا تراجعات حادة في المقترضين. اما بالنسبة لابرز التحديات الناتجة عن الأسواق الناشئة فستاتي من الصين والبرازيل على وجه الخصوص. في ظل تاثر الاقتصاد البرازيلي بشكل كبير من انخفاض اسعار السلع بشكل حاد، الذي سيؤدي بدوره إلى انخفاض وتيرة التعافي.

وعن السوق الصيني قال: «معدلات نمو الاقتصاد الصيني يبدو التباطؤ عليها واضحا، في ظل محدودية التوسع الائتماني. بينما الحاجة إلى إعادة التوازن للاقتصاد ستلقي بظلالها على النمو الاقتصادي لأعوام».

وعن واقع أسواق دول مجلس التعاون الخليجي والنفط قال: «إن رغبة أعضاء أوبك في الضغط على إنتاج النفط الأميركي قد أدت بدورها إلى انخفاض أسعار النفط بشكل حاد».

وفي السيناريو الخاص بسعر برميل النفط عند 55 دولار، يتوقع انخفاض الإنتاج الأميركي بشكل حاد في العام المقبل 2016 ومعاودته للارتفاع بشكل بسيط في العام 2017، وكذلك بانخفاضه بمعدل النصف بالنسبة لدول أوبك. اما عند سيناريو 35 دولار للبرميل، فيتوقع انخفاض الإنتاج الأميركي إلى قرابة نصف الإنتاج في العام 2015، وبالنسبة لدول أوبك فيتوقع انخفاضه بشكل بسيط في العام 2016 والعودة إلى رفع معدلات الإنتاج في 2017. وفي السيناريوهين يتوقع تخفيض معدلات الانتاج بشكل كبير في العامين 2016 و2017 عن معدلات الإنتاج في 2015.

وأضاف: «أسعار النفط اليوم هي تحت نقطة التعادل مع الميزانية في اغلب دول مجلس التعاون الخليجي باستثناء الكويت، وقد انتقلت اغلب دول الخليج إلى مرحلة العجز المالي مع وصول سعر البرميل لحاجز 50 دولارا، فيما تبخرت فوائضها المالية، مما يعني تراجع في معدلات النمو المتوقعة للعام المقبل 2016 في دول مجلس التعاون الخليجي».

بدورها، تحدثت كبير الاقتصاديين في Candriam Investors Group فلورنس بيساني عن الاقتصاد الأميركي قائلة: «على الرغم من النتائج الضعيفة للاقتصاد الأميركي في الربع الثالث من العام الجاري 2015، إلا ان الاقتصاد سيستمر في النمو خلال العام المقبل، في ظل المؤشرات الايجابية لسوق العقار السكني على الرغم من ان سهولة الائتمان لم تعد إلى حالتها الطبيعية بعد».

وأضافت: «يتوقع ان يستمر المشهد الاستثماري في أميركا باتجاه النمو المعتدل، فيما ستكبح قوة الدولار الأميركي مقابل عملات العالم من قوة الصادرات الأميركية، إلا ان ذلك لن يؤثر على القوة الاستهلاكية للسوق الأميركي التي ستبقى بدورها قوية، ليسجل الاقتصاد الأميركي معدلات نمو في إجمالي الناتج المحلي بنسبة 2.4 في المائة خلال العام الجاري والمقبل 2016.

أما بالنسبة لمنطقة اليورو، توقعت بيساني ان تنطلق عجلة النمو مدعومة بالاستهلاك، وبالتالي ستشهد بعض التحسن بسوق العمل، فيما يتوقع ان تسجل منطقة اليورو نمو في إجمالي الناتج المحلي بنسبة 1.9 في المائة العام المقبل 2016.

كاندرايم: رغبة أعضاء أوبك في الضغط على إنتاج النفط الأمريكي أثرت سلباً على الأسعار بشكل حاد

رسم بياني يوضح نمو إجمالي الناتج المحلي في دول الخليج

معرض «جلفود» يعكس النمو القوي لقطاع صناعة الأغذية

جانب من معرض جلفود

أسدل الستار على الدورة الثانية من معرض جلفود لصناعة الأغذية 2015 – الحدث التجاري الأضخم والأكثر تأثيرا في قطاع الأغذية والمشروبات بمنطقة الشرق الأوسط، وإفريقيا، وجنوب آسيا – وذلك يوم 29 أكتوبر في دبي، حيث استقاد حوالي 1500 من العارضين الدوليين من طلبات الحجز الاستثنائية، والصفقات المؤكدة، فضلاً عن الفرص الجديدة والواعدة التي تزخر بها الأسواق، وباعتباره المنصة الرئيسية لمجالات التصنيع والمعالجة والتغليف والحقول اللوجيستية والخدمات في قطاع الأغذية والمشروبات، شهد الحدث إبرام صفقات للبيع بملايين الدولارات، حيث أفاد عدد من العارضين ببيع كامل المنتجات ضمن أجنحتهم، وذلك في سابقة لا تتكرّر إلى حد كبير في حدث تجاري من هذا النوع.

وتقول تريكسي لوه ميرماند، النائب الأول للرئيس في مركز دبي التجاري العالمي، الجهة المنظمة لمعرض جلفود لصناعة الأغذية: «حقق معرض جلفود لصناعة الأغذية 2015 نجاحا باهرا بكل المقاييس. ومع أن المعرض تم إطلاقه العام الماضي فقط بهدف تلبية كافة المتطلبات التي قد يحتاجها القطاع المتنامي لصناعة الأغذية والمشروبات في المنطقة، يبدو جليا اننا نحقق أهدافنا الموضوعة، لا سيما مع الزيادة الفورية والملموسة في أعداد العارضين، والإطلاقات وصفقات البيع، فضلا عن النجاح الكبير لبرنامج استضافة المشترين مع 2000 مشارك، والذي سجّل مبيعات قياسية هذه السنة».

وتضيف: «يعتبر قطاع صناعة الأغذية والمشروبات على درجة بالغة من الأهمية بالنسبة لكل سوق في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا وجنوب آسيا، لكي تتمكن من تقديم الخدمات والإمدادات الغذائية للأعداد المتزايدة من السكان، مع سلسلة توريد مستدامة وآمنة وسليمة من الأغذية، إلى جانب المساهمة بشكل إيجابي وفعّال في الاقتصادات التي تعاني حاليا من الضغوطات بسبب حجم الواردات. ويتضح من نتائج العارضين أن الفرص التجارية في المنطقة تتسم بالجدية فيما يتعلق بتطوير القطاع، والاستثمار، والتعلم، والتوسّع».

وكشف أحد أكبر مزوّدي التكنولوجيا لصناعة معالجة الأغذية على مستوى العالم، العملاق الألماني GEA عن نتائج استثنائية من جرّاء المشاركة بالمعرض هذه السنة. وقال روبرت شميهوزن، رئيس المبيعات لشركة GEA في اتحاد الدول المستقلة والشرق الأوسط وإفريقيا: «لم يقتصر نجاحنا في توقيع عدد من طلبات الشراء الهامة وحسب، بل ما فاجأنا أيضا من إقبال هائل من الأسواق الجديدة، وعلى وجه الخصوص هذه السنة من باكستان، والمثير بالنسبة إلينا هو اننا أنجزنا إلى جانب مبيعاتنا لعملائنا المعروفين، صفقات مع عملاء جدد كليا وغير معروفين ممن أتوا صفقات الشراء على الفور. إن هذا الحدث لا يتمحور فقط حول استعراض المنتجات والخدمات، فالزوّار هنا يأتون للشراء، ونحن بالفعل نخطط لتوسيع حجم مشاركتنا العام المقبل. وبالنسبة إلى GEA، فإن المشاركة بهذا المعرض يعد أمرا مهما».

ونظراً لأن المكونات تعتبر عنصراً رئيسياً في عملية التصنيع، أثبت معرض جلفود لصناعة الأغذية أنه يشكّل وجهة مثالية للوصول إلى المصادر، وأيضا التعرّف إلى أحدث الإبتكارات في القطاع. وكانت شركة «دوهلير»، المنتج والمزوّد العالمي للأنظمة التقنية للمكونات الطبيعية والحلول المتكاملة لصناعة الأغذية والمشروبات، قد أطلقت ما يزيد عن 80 منتجا جديدا خلال فعاليات المعرض هذه السنة، ووفقا لتصريحات شاشانك فينغاسركار، العضو المنتدب لشركة «دوهلير» الشرق الأوسط: «اعتدنا على المشاركة في معرض جلفود منذ عدة سنوات، وعندما تواصل معنا مركز دبي التجاري العالمي في العام 2013 حول تأسيس معرض متخصص بصناعة الأغذية، لم نكن واثقين من تحقيقه للنجاح بمفرده، إلا اننا كنا مخطئين إلى حد كبير؛ فقد أثبت معرض جلفود لصناعة الأغذية مكانته. لقد طرحنا ما يزيد عن 80 منتجاً جديداً في الأسواق، وأجرينا أكثر من 100 اجتماع مثمر مع العملاء كل يوم، وما نحتاجه من هذا المعرض الآن هو أن يستمر ليوم إضافي؛ فثلاثة أيام هي فترة قصيرة للغاية».

ويتفق مع هذا الرأي جيرهارد فوغت، الشريك الإداري لشركة «يونايتد فود تكنولوجي»، والذي أشار إلى ما يقدّمه معرض جلفود لصناعة الأغذية من حيث العائد القوي على الاستثمار، ويقول: «مع عدد العملاء الذين تواصلنا معهم، فضلاً عن المعدات والتقنيات التي نجحنا بالفعل في بيعها (بما يزيد عن نصف المخزون الكلي والمعروض ضمن جناحنا، بقيمة تتجاوز 2.5 مليون درهم إماراتي)، تعتبر المشاركة في هذا المعرض ضرورية للغاية».

الكويت وأبوظبي تشاركان في تحالف لبناء محطة كهرباء بأستراليا

تشارك كل من الكويت وأبوظبي ضمن تحالف معني بتقديم عروض لمشروع بناء محطة لتوليد الطاقة الكهربائية في أستراليا بكلفة تصل إلى 9 مليارات دولار أسترالي أو نحو 6.5 مليار دولار، وذلك ضمن العرض الذي تقدم به صندوق هاستنغ لإدارة الأصول ومجموعة سبارك انفراستركتشر والذي لاقى دعما من كل من كندا والكويت وأبو ظبي.

ويمثل المستثمرون الأجانب في المشروع ثلاثا من أصل أربع مجموعات معنية بتقديم عروضها بشأن هذا المشروع الضخم ضمن قطاع الطاقة الذي يمثل أحد أهم ركائز الاقتصاد الأسترالي، وفقا لبلومبرغ.

ويأتي المشروع في غمرة انتقادات موجهة للحكومة الأسترالية بأنها تعرض مشروعات البنية التحتية الأساسية في البلاد للملكيات الأجنبية، في حين تسعى الحكومة من جانبها إلى ضمان الحصول على أعلى سعر للأصول ذات العلاقة بالمشروع.

وفي اهتمام واضح بهذا المشروع، تحالفت شركة الكهرباء الصينية الحكومية، كبرى شركات توزيع الطاقة في الصين مع شركة ماكويارغروب من خلال صندوق العقارات والبنية التحتية المملوك لها؛ بهدف تقديم عرض ملزم لمحطة ترانس جريد لتحويل الكهرباء في مقاطعة ساوث ويلز، وذلك وفقا لمصادر مطلعة على المشروع.

أما العرض الثالث المقدم للمشروع فهو من قبل أستراليان باور بالتحالف مع صندوق تقاعد كندي وشركة بورياليس لإدارة مشروعات البنى التحتية.

تجدر الإشارة إلى أن خطوات الصين تخطط للاستحواذ على مشروعات في أستراليا وغيرها تلاقي انتقادات كبيرة من إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما، لا سيما عندما اشترى مستثمرون صينيون ميناء في مدينة داروين الأمريكية شمالي الولايات المتحدة حيث تحتضن تلك المنطقة قواعد للبحرية الأمريكية.

بن آرابيكا يسجّل ارتفاعاً كنتيجة لسوء الظروف الجوية وقوة الريال البرازيلي

هانسن: قطاعا النفط والمعادن ما زالا يعانيان من الفائض في المعروض

أوضح أولي هانسن رئيس قسم استراتيجيات السلع في ساكسو بنك أن هبوط أسعار السلع المستمر يتواصل منذ أسبوع مع استمرار ضغوط البيع على قطاعات الطاقة، والمعادن الصناعية، والمواد الأولية القائمة على النمو. كما لا يزال الفائض في المعروض النفطي يشكّل مصدر قلق، ولاسيما بخصوص حالة عدم الوضوح التي ستسود حين ستبدأ عملية التعديل بشكل جدّي.

وعلى غرار سوق النفط التي لا تستطيع تذوّق طعم الراحة كنتيجة للارتفاع المتواصل في المعروض، فإن الأمر ذاته ينطبق على قطاع المعادن الصناعية الذي يعاني من الفائض في المعروض والتباطؤ في الطلب، ولاسيما من الصين التي تشهد تحولا من الاقتصاد القائم على الاستثمارات والتصدير إلى الاقتصاد المتمحور حول المستهلك، وهو ما يؤثر سلباً على المعادن الخام مثل النحاس والفولاذ وفلذات الحديد.

وقد ساهم هذا التحوّل لأنماط الطلب من أكبر دولة مستهلكة للسلع في هبوط مؤشر بحر البلطيق (Baltic Dry index) إلى قاع غير مسبوق خلال الأسبوع الماضي، ووصول خسائره عن الأشهر الـ12 المنصرمة إلى ما يزيد عند 60%؛ حيث يتعقب هذا المؤشر – الذي يعتبره الكثيرون مؤشراً هاماً لحالة الاقتصاد العالمي – أنشطة الشحن ضمن 23 مساراً تسلكها أنواع مختلفة من السفن التي تنقل أصنافاً متنوعة من السلع مثل القمح وفلذات الحديد والحبوب.

وشهدت جلسة التداول يوم الجمعة قفزة كبيرة للزنك في ما يمكن اعتباره بادرة أولى على إنهاك حركة البيع، بعد أن ساعدت هذه الحركة القطاع على إنهاء القاع الذي هبط المؤشر إليه الأسبوع الماضي، والقائم منذ 6 سنوات ونصف.

وللأسف ثمة ارتفاع غير مرغوب ما زال متواصلاً، ألا وهو ارتفاع المخاطر المرتبطة بظاهرة 'إل نينيو'؛ فقد أوضحت وكالة الأرصاد الجوية الأمريكية هذا الأسبوع بأن أهم مؤشر لقوة 'إل نينيو' قد بلغ رقما قياسيا، مع التذكير بأن هذه الظاهرة تشتهر بما تتسبب به من ظروف مناخية قاسية متنوعة تشمل الجفاف والعواصف والأعاصير، وقد تكون هذه المرّة أقوى من أي وقت مضى. ولكن إن صدقت هذه التوقعات فعلا، فإنها قد تؤثر إيجابا على أسعار السلع من زيت النخيل والقطن إلى القهوة والسكر.

ولا تزال السلع الخقيقة القطاع الوحيد الذي يواصل جذب المشترين، في حين يشهد السكر استقراراً بعد الارتفاع الذي سجّله الشهر الماضي. وفي الوقت ذاته سجل بن آرابيكا مستويات أعلى كنتيجة للتطورات الأخيرة في البرازيل، حيث أدى الجفاف إلى خفض إنتاج بن روبوستا المحلي وأسفر عن مخاوف بخصوص الإنتاج في عام 2016. كما أن الأمطار الغزيرة والعواصف التي تتعرّض لها المناطق المنتجة للبن في البرازيل قد تتسبّب بأضرار لحبوب البن المتشكلة حديثا، وهو ما أعطى بن آرابيكا دفعة إضافية، فضلاً عن القوة الحالية للريال البرازيلي.

وقد وصل الذهب إلى قاع جديد عن خمسة أعوام، في حين كانت الفضّة تحوم حول الدعم الرئيسي عند 14 دولار، ولكن السوقين لم تعودا قابلتين

نهاية النفق مظلمة بالنسبة للمعادن الصناعية

لأي نوع من البيع الإضافي بعد أربعة أسابيع من البيع شبه المتواصل، وهو ما أدى إلى استقرار الأسعار مدعوماً بانضاح تفاصيل رفع أسعار الفائدة الأمريكية في ديسمبر.

كما نجحت الفضة خلال الأسابيع القليلة الماضية في تسجيل رقم قياسي عبر هبوطها المتواصل لمدة 15 يوماً متتالياً، علماً بأن قطاع الفضة لم يشهد منذ عام 1991 على الأقل سوى هبوطاً واحداً لمدة 10 أيام متتالية، وكان ذلك في بداية الأزمة المالية العالمية عام 2008.

قوة الدولار تقف عائقاً أمام الذهب

من المرجّح أن يحقق الدولار مزيداً من الأرباح كنتيجة للتوقعات ذات الصلة بعملية رفع أسعار الفائدة الأمريكية خلال ديسمبر، واحتمال أن يتم تقديم مزيد من التسهيلات الكمية في أوروبا. وكما يوضح الشكل البياني أدناه، فإن الدولار بقوته المتزايدة (المشار إليها بـEURUSD) لا يزال يشكّل قيداً يعيق حركة الذهب، مع ملاحظة أن فترات ضعف الذهب هي ذاتها فترات ارتفاع الدولار.

بناء على ما سبق، فإن وجهة الفترة القادمة تعتمد بشكل كبير على موقف المستثمرين تجاه الدولار بعد خطوة رفع أسعار الفائدة الأمريكية شبه المؤكدة في 16 ديسمبر القادم. كما ستلعب سرعة الخطوات المستقبلية لرفع الفائدة دوراً هاماً في جاذبية الدولار ومدى تشكيله لقوة دفع معاكس للمعادن الثمينة.

وفي هذه الأثناء التي تسبق انعقاد لقاء اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة بأقل من أربعة أسابيع، فإننا نعتقد بأن إمكانية ارتفاع المعادن الثمينة ستكون محدودة خلال هذه الفترة، وستكون حركة السوق مستندة إلى العناوين الإخبارية. علماً أن هذه العناوين ستكون ذات تأثير سلبي على الذهب غالبا بحكم تركيزها بشكل كبير على رفع أسعار الفائدة، إلا إذا شهدنا حدثاً جيوسياسياً هاماً.

ويبدو احتمال ارتفاع الذهب على المدى القصير محدوداً بالمستوى 1.110 دولار للأونصة، بينما سيكون قاع عام 2010 عند 1.045 دولار للأونصة بمثابة أول مستوى هام من الدعم الهابط.

«التخمة النفطية» تتواصل

عاد النفط الخام – بصنفيه خام برنت وخام غربي تكساس– إلى قيعانه التي سجلها خلال العام الحالي إثر الضغوط الناجمة عن استمرار التركيز الشديد على الفائض في المعروض. وقد واصلت المخزونات الأمريكية ارتفاعها للأسبوع الثامن على التوالي، لتفوق المعدل الوسطي عن 5 أعوام بأكثر من 100 مليون برميل.

وقد هبط سعر السلة النفطية لـ'أوبك' دون المستوى 40 دولار للبرميل لأول مرة منذ عام 2009، مع اقتراب الأسعار من القاع الذي تم تسجيله خلال الأزمة المالية في عام 2008. لهذا السبب من المتوقع أن يحظى لقاء 'أوبك' بتاريخ 4 ديسمبر بأهمية إضافية. وستتعرض المملكة العربية السعودية – التي تقود الإستراتيجية الحالية لتفضيل الحصة السوقية على السعر– لمزيد من الضغوط نظراً لاستمرار تراجع التوقعات الاقتصادية بخصوص الدول الأخرى الأعضاء في المنظمة النفطية العملاقة.

وتتوقع أن يكون المناخ متوتراً للغاية في الفترة التي تسبق الربع الأول من عام 2016 بحكم غياب أية بوادر تنبئ بخفض الإنتاج، على الأقل من الدول غير الأعضاء في 'أوبك'. وخلال هذا الربع – الذي من المتوقع أن يشهد زيادة في المخزونات كما قلنا– سيكون على السوق التعامل مع المعروض الإضافي من إيران، واحتمال ازدياد قوة الدولار كنتيجة لأول خطوة من خطوات رفع أسعار الفائدة الأمريكية.

الارتفاع الموسمي في مخزونات النفط الخام الأمريكية– والذي سيحدث خلال الربع الأول– قد يتسبب ببعض الضغوط الهابطة على الأسعار، إلا إذا شهدنا جهودا هادفة لخفض الإنتاج بشكل كبير.

وفي حين تبقى التوقعات قصيرة الأمد للنفط حافلة بالتحديات، فإننا نحافظ على رأينا القائل بأن مستوى السعر الحالي منخفض بما يكفي ليكون في نهاية المطاف حافزا لخفض الإنتاج خارج إطار 'أوبك'، بما يشمل منتجي النفط الصخري في الولايات المتحدة. وعندها ستكون 'أوبك' قادرة على إعلان عزمها خفض إنتاجها، مما سيسهم في استقرار أسعار النفط، ومن ثم عودتها إلى الارتفاع خلال النصف الثاني من 2016.

وتجدر الإشارة إلى أن تحديثي «التقرير الأسبوعي حول المخزون النفطي» اللذين سيصدران يومي الأربعاء من الأسبوعين القادمين سيكونان أهم الأحداث المحرّكة للسوق قبل اجتماع 'أوبك' بتاريخ 4 ديسمبر.

سيكون أي ارتفاع يحققه خام غربي تكساس خلال يناير القادم محدوداً بأقل من دولار واحد، ليشكّل امتدادا بنسبة 100% لحركة البيع القوية التي شهدها أكتوبر، وهو ما يُفترض به أن يوفّر بعض الدعم التقني مسنوداً بالدعم المتمثل بالمستوى 40 دولار.